

Distr.: General  
12 October 2021  
Arabic  
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 74 (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان  
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

**رسالة مؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم  
لبيلا روس لدى الأمم المتحدة**

يشرفني أن أحيل إليكم نسخة من ورقة غير رسمية بشأن إساءة استخدام موظفي مكتب الأمم  
المتحدة في بيلاروس موارد مالية مكرسة لتقديم المساعدة القانونية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا  
العنف المنزلي (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 74 (ج)  
من جدول الأعمال.

(توقيع) فالنتين ريباكوف

الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس  
لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



## مرفق الرسالة المؤرخة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

### إساءة استخدام موظفي مكتب الأمم المتحدة في بيلاروس موارد مالية مكرسة لتقديم المساعدة القانونية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف المنزلي

عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 2/12، يصدر الأمين العام كل عام تقريراً عن التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في مجال حقوق الإنسان. وتضمن التقرير الذي أعد للدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان (13 أيلول/سبتمبر - 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021) (A/HRC/48/28) معلومات غير دقيقة عن السيد دروزدوفسكي، رئيس مكتب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو منظمة غير حكومية بيلاروسية، مثملاً ورد في التنبيه الذي وجه في هذا الشأن إلى الأمانة العامة خلال مرحلة صياغة التقرير.

فقبل وقت طويل من إعداد التقرير الوارد في الوثيقة A/HRC/48/28، كانت لدى الأمم المتحدة معلومات مفصلة قَدّمتها جمهورية بيلاروس عن أسباب فتح تحقيق جنائي بشأن السيد دروزدوفسكي، وكانت تدرك جيداً أنه "ضحية" التصرفات غير المقبولة وغير المهنية ذات الدوافع السياسية التي ارتكبتها موظفو مكتب الأمم المتحدة في بيلاروس.

ولقد بادر السيد دروزدوفسكي، الذي عيّنته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليعمل في مكتب المنسق المقيم في بيلاروس ويقدم مشورة بشأن مسائل حقوق الإنسان، إلى إساءة استخدام أموال مفوضية حقوق الإنسان المكرّسة لتقديم مساعدة قانونية إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف المنزلي.

ففي آب/أغسطس 2020، في أعقاب اضطرابات جماعية نظّمها قوى خارجية بعد إعلان نتائج الانتخابات في بيلاروس، وبمبادرة من هذا الموظف في الأمم المتحدة وبدعم منه، قام موظفان في مكتب الأمم المتحدة في بيلاروس وهما على علم تام بعدم شرعية أعمالهما بوضع وتنفيذ مخطط غير قانوني لدفع تكاليف تقديم المساعدة القانونية لمواطنين بيلاروسيين ليسوا من الأشخاص ذوي الإعاقة ولا من ضحايا العنف المنزلي. ولقد شارك الأشخاص المعنيون في احتجاجات غير قانونية تهدف إلى تقويض أسس الدولة والإطاحة بالحكومة الحالية. وموّلت بهذه الطريقة تكاليف الدفاع القانوني عن 23 متظاهراً.

وجّهت المدفوعات بشكل سري وبالالتفاف على الإجراءات المعتمدة رسمياً، بعلم مدير مكتب حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، السيد دروزدوفسكي، الذي كان هو نفسه متواطئاً في هذا النشاط غير القانوني، وبتورط مباشر من المستشار القانوني لتلك المنظمة.

لقد ارتكب السيد دروزدوفسكي والمستشار القانوني لمنظمته، بتحريض من عدد من موظفي مكتب الأمم المتحدة في بيلاروس وبمشاركتهم، احتيالاً مالياً باستخدام أموال خصصتها الأمم المتحدة لسلطات الدولة من أجل تقديم المساعدة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وضحايا العنف المنزلي. ويشكل هذا الأمر جريمة.

ووجّهت إلى السيد دروزدوفسكي وموظفه تهمة ارتكاب جريمة بموجب الفرع 2 من المادة 209 من القانون الجنائي لجمهورية بيلاروس (الاحتيال بشكل متكرر أو على يد مجموعة أشخاص). ووضع الاثنان قيد الاحتجاز كمتدبرين وقائي. وأخضع السيد دروزدوفسكي للإقامة الجبرية بسبب إعاقة. وأطلق سراح

الشخصين في 30 تموز/يوليه 2021، بعد تغيير التدبير الوقائي المفروض عليهما. وتبعا لذلك، فإن ادعاءات إساءة معاملة السيد دروزدوفسكي وكذلك جميع المعلومات الأخرى الواردة في التقرير A/HRC/48/28 ليست سوى أكاذيب صارخة.

وإن جمهورية بيلاروس، بوصفها شريكا حسن النية حيال الأمم المتحدة، لم تكشف علنا عن سوء استخدام موظفي المنظمة الأموال، رغم أن اكتشاف ذلك قد أضر ضررا بالغا بالعلاقة بين بيلاروس والأمم المتحدة المتسمة بالثقة والاستقرار.

والمعلومات المدرجة في التقرير A/HRC/48/28 التي تصف السيد دروزدوفسكي بأنه مضطهد بسبب عمله في الأمم المتحدة لا يمكن تفسيرها إلا على أنها رغبة في إرضاء المانحين الغربيين الذين شنوا حملة عدوانية مناهضة لبيلاروسيا في الأمم المتحدة.

وإن بعض المسؤولين في الأمم المتحدة، الذين يسعون إلى استخدام بيلاروس لتحقيق مكاسب وظيفية، يحرفون الحقائق ويضللون المجتمع الدولي، ويبدو أنهم يفترضون أن المعلومات غير الإيجابية عن التصرفات غير المبررة في الأمم المتحدة ستظل في الخفاء.

ومع ذلك، فإن الوقائع ناطقة بذاتها: موظفٌ مدنيٌ دولي في الأمم المتحدة، يعمل مستشارا لحقوق الإنسان في مكتب الأمم المتحدة في بيلاروس، كشف عن تحيز سياسي وحرض مواطني بيلاروس على مخالفة القوانين الوطنية، في انتهاك صارخ للمبادئ الناطمة لسلوك موظفي الأمم المتحدة المنصوص عليها في النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة. ورغم ذلك، لم يؤثر هذا الأمر في حياته المهنية. ففي وقت لاحق، وُظف لدى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وتنص القواعد 1-4 و 1-5 و 1-8 من النظام الأساسي لموظفي الأمم المتحدة، التي أُقرت بموجب قرار الجمعية العامة 590 (د-6) الصادر في 2 شباط/فبراير 1952، على أن موظفي الأمم المتحدة لا يجوز لهم أداء أنشطة تتعارض مع أداء واجباتهم على النحو السليم، وأن عليهم أن يتحاشوا أي تصرف يمكن أن يضرَ بمركزهم وأن يمارسوا أقصى قدر من الحصافة فيما يتعلق بجميع مسائل العمل الرسمي. وأما الحصانات والامتيازات الممنوحة للأمم المتحدة بموجب المادة 105 من ميثاقها فلا يجوز أن يحتج بها مسؤولون يستغلونها للتهرب من واجباتهم أو لانتهاك قوانين الدولة المضيفة وإجراءات إنفاذ القانون السارية فيها.

ومن المؤسف أن الأمانة العامة مستعدة لختم تقارير تعزز الأهداف السياسية الغربية وتتجاهل آراء الدول الأخرى، على حساب الحقائق وحتى على حساب تشويه صورتها. وبهذا تتحول الأمانة العامة إلى قناة لتمرير خطة متحيزة وأحادية الجانب ومثيرة للخلافات.

ويجب على الأمم المتحدة أن تحرص على الحفاظ على جبهة متحدة. فتقسيم الدول إلى دول "جيدة" وأخرى "سيئة" بناء على أوامر الغرب سيعني نهاية المنظمة وانهايار الدبلوماسية المتعددة الأطراف.